

2022

The Structure of the Quaternary Words in Arabic: A Study in the Origin and the Structural Form

Abdelhameed Al-Aqtash
aqtashabdul@yu.edu.jo

Khamees Al-Sallaj
KhameesSallaj@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu>



Part of the [Arts and Humanities Commons](#), and the [Social and Behavioral Sciences Commons](#)

Recommended Citation

Al-Aqtash, Abdelhameed and Al-Sallaj, Khamees (2022) "The Structure of the Quaternary Words in Arabic: A Study in the Origin and the Structural Form," *Jerash for Research and Studies Journal* مجلة جرش للبحوث والدراسات: Vol. 23: Iss. 1, Article 6.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol23/iss1/6>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in *Jerash for Research and Studies Journal* مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

بنية الكلم الرباعي في العربية: دراسة في النشأة وهيئة التركيب

خميس هاني الصلاح* وعبد الحميد الأقطش**

تاريخ الاستلام 2020/1/22

تاريخ القبول 2020/6/7

ملخص

يقع هذا البحث ضمن الرؤى النظرية في مشكل تكوين الرباعي في أفاظ اللغة العربية، ويتبنى فرضية أنه ليس مرتجلاً بأصل الوضع من ناحية التأصيل والتطور اللغوي، مع التسليم بشيوعه في الاستعمال والتداول مؤتلفاً في عنقود صوتي من أربعة صوامت.

والبحث في الأساس، جزء من مقارنة تطبيقية قيد الإعداد عنوانها (أبنية الكلم الرباعي والخماسي في العربية: دراسة صرفية دلالية تطبيقية) عن وجود الرباعي في النصوص القديمة والمتوسطة والحديثة، المتمثلة بالقرآن الكريم، والمفضليات، ومتن الحديث النبوي الشريف في صحيح مسلم، والمقابسات لأبي حيان التوحيدي، ومعجم الأمثال العربية التراثية لعفيف عبد الرحمن، والشوقيات لأحمد شوقي، كشفاً عن حقوقه الدلالية وقيمته التعبيرية، وصوره البنيوية في الأصالة والعجمة، وفي المقطعية والوزن الصرفي وفي التجرد والزيادة.

وبسبيل إثبات فرضيته يناقش البحث ثلاثة مسائل هي: الموقف اللغوي من الرباعي بين القدماء والمحدثين، وطرق توليد الرباعي، وموقعية الصامت الرابع من الجذع الأساس للرباعي. ويخلص إلى أن الرباعي من ناحية تأصيلية: بنية مشتقة ومتحولة من بنية أصغر منها، ثلاثية غالباً وثنائية بنحو أقل، ثم إن موقع الرابع المزيد ليس محفوظاً بالصدر أو الوسط أو الذيل، ولا هو مقيد بحروف الزيادة الاشتقاقية القياسية، وتشكله يُمكنه المجيء من مطلق حروف الهجاء العربية.

© جميع الحقوق محفوظة لجامعة جرش 2022.

* قسم اللغة العربية وأدابها، الجامعة الهاشمية، الأردن.

* قسم اللغة العربية وأدابها، جامعة اليرموك، الأردن. Email: aqtashabdul@yu.edu.jo

The Structure of the Quaternary Words in Arabic: A Study in the Origin and the Structural Form

Khamees Al-Sallaj, *Department of Arabic Language and Literature, The Hashemite University, Jordan.*

Abdelhameed Al-Aqtash, *Department of Arabic Language and Literature, Yarmoyk University, Jordan.*

Abstract

This research tackles the theoretical vision of the issue of forming the quaternary words in Arabic. The research embraces the hypothesis highlighting that the quaternary is not improvised etymologically speaking, taking in consideration its commonness at the form of four connected consonants.

The research is a part of a progressive study "The Quaternary and The Quinary Structures of Word Roots in Arabic: A morphological Semantical Applied Study" about the existence of the quaternary words in the ancient, medieval and modern scripts represented by the Holy Quran, al-Mufaddalyyat, al-Hadeeth in Saheeh Muslim, al-Muqabasat, the Thesaurus of Arab Proverbs by abd al-Rahman Afif, and al-Shawqyyat to reveal its semantic and pragmatic values. It also reveals its Arabic and foreign etymological forms, syllabification and morphology in roots and derivatives. In order to prove the hypothesis, the research focuses on three points; the linguistic value of the quaternary among the old and contemporary scholars, the ways of forming the quaternary, and the location of the fourth consonant in the root.

The research concludes that the quaternary is etymologically a derived structure comes out of a smaller structure; almost tripartite and binary sometimes. In addition, the location of the fourth letter is not determined in the initial, the middle or the rear and its forming is not restricted by the standardized derivative suffixes, prefixes or infixes, but it can be formed of all Arabic alphabets.

تقديم:

من المعروف أن الاختلاف في تحديد أصل الكلم ليس بالأمر الطارئ في الدراسات الصرفية الحديثة، بل إنه قديم قديم قديم الدراسات اللغوية؛ إن اختلف القدماء فيه أثناء بحثهم في أصل الاشتقاق. (الأنباري، 2003م، ج1، ص190) وعلى الرغم من ملاحظة القدماء أن معظم الكلم في العربية ثلاثي الأصول، إلا أن ثمة آراء كانت مخالفة لما كان عليه الإجماع، فكان الخلاف على الثنائي والرباعي والخماسي، بل كان الكلم الثلاثي منطلقاً للبحث والتعديد؛ فوضع الميزان الصرفي

على أساس الثلاثي وسرعان ما أصبح معياراً لمعرفة الزائد من الأصيل في الكلم، أما الثنائي فحكّموا بأن ثالث أصوله محذوف، بينما اختلفوا في أصالة الصوامت الأربع في الرباعي.

وبعيداً عن تلك الخلافات، فإنّ الكلم المتداول في النصوص الحية على مرّ الزمان والأبحاث اللغوية الصرفية تدل على أن اللغة العربية - بالنظر إلى تاريخها الطويل- مرّت بمراحل تطورية ولم تكن على النحو الذي كانت عليه في طفولتها، بل تطورت وحدثت فيها تغييرات في أبنيتها ومن الطبيعي أن يقال: إن المقولات العربية كانت أحاديّة المقطع محاكيةً لأصوات الطبيعة، وهذه المرحلة التطورية في تاريخ اللغة العربية يشوبها شيء من الغموض، والأدلة على وجودها لم تتل رضا كثير من اللغويين، إلى جانب أن الشواهد على مرور اللغة بها قليلة تكاد لا تذكر (حامد، ثنائية الأصول، 1959م، ص113).

ثم طالت تلك الأبنية بزيادة الأصول فأصبحت ثنائيّة، وثمة شواهد غير قليلة عليها (زيدان، 1987م، ص72-74). ثم دخلت العربية في مرحلة ثالثة تطورت فيها فأصبحت ثلاثيّة، وهي المرحلة التي استقرت عليها اللغة، ووضعت على أساسها القواعد اللغوية بدءاً بالميزان الصرفي وانتهاءً بالاشتقاق وقواعده، مما جعل السواد الأعظم من اللغويين القدماء يقولون بثلاثية الأبنية اللغوية العربية، وأن ما نقص عنه كان محذوفاً منه، وما زاد على الثلاثة فقالوا بأنه مزيدٌ فيه. وحدّد الدارسون عدداً من الحروف قصرها عليها الزيادة في الكلم جمعت في عبارة (سألتمونيها)؛ لملاحظتهم أن هذه الحروف تتكرر في معظم الألفاظ وتشيع في الاستعمال. وعند التفاتهم إلى الكلم الذي تزيد حروفه على الثلاثة ويخلو من أحرف الزيادة، حكموا برباعيته في معظم الأحيان.

وفي الحقيقة، إن الواقع اللغوي الاستعمالي يرفض قصر الزيادة على تلك الحروف لمجرد شيوعها في معظم الألفاظ؛ إذ إنها لا تنماز من غيرها من الحروف بصفات تجعل منها حروفاً قابلةً للزيادة في الكلم دون غيرها، وفي الأبحاث اللغوية - قديمها وحديثها - ما يؤيد ذلك (أنيس، 1959م، ص166، والكرملي، 1938م، ص9، فندريس، 2014م، ص29-30).

وما يتناوله الباحث في هذه الدراسة هو وصف سير المراحل التطورية للكلم الرباعي وبيان كيفية نشأته بأدلة لغوية، وموضعه من الدرس اللغوي، ومن ثم تتبع العنقود الصوتي له بتبيان حروفه الأصيلية من الزائدة، والغاية منها.

الموقف اللغوي من الرباعي بين القدماء والمحدثين:

اختلف القدماء في مسألة تأصيل الكلم وعدد أصوله، وكان مبعث ذلك أن الكلم مستعملاً متعدد الأصول، فمنه الثنائي وأكثره الثلاثي في حين أن الرباعي موجود ولكن الخلاف وقع على أصالة حروفه الأربعة أو زيادة أحدها.

ومن آراء القدماء التي فرّقوا فيها بين الثلاثي وبين غيره من الكلم، رأي سيبويه الذي يظهر في قوله: "هذا باب تمييز بنات الأربعة والخمسة من الثلاثة فأما جعفر فمن بنات الأربعة لا زيادة فيه؛ لأنه ليس شيء من أمهات الزوائد فيه ولا حروف الزوائد التي تجعلها زوائد بثبت. وإنما بنات الأربعة صنف لا زيادة فيه كما أن بنات الثلاثة صنف لا زيادة فيه، وأما سفرجل فمن بنات الخمسة وهو صنف من الكلام وهو الثالث وقصته كقصّة جعفر" (سيبويه، 1988م، ج4، ص328).

ومن هنا بدأ الخلاف؛ إذ إن سيبويه حكم برباعية جعفر مثلاً وخماسية سفرجل، بحجة أنهما يخلوان من أمهات الزوائد ولا حروف الزوائد التي تجعلها زوائد بثبت، أي أن حروف الزوائد عنده على قسمين: أمهات الزوائد، وحروف الزوائد الأخرى. أما أمهات الزوائد فهي معروفة ولا خلاف عليها، بينما حروف الزوائد الأخرى ليست معروفة، وحكم سيبويه بأن جعفر وسفرجل رباعي وخماسي ينفي احتواءهما على الزوائد الأخرى التي لم يوضحها.

وتبع سيبويه في ذلك جمهور اللغويين البصريين، فابن جني يقول: "أعلم أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي، وأصل رباعي، وأصل خماسي، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصليين: أصل ثلاثي، وأصل رباعي. ولا يكون فعلٌ على خمسة أحرف لا زيادة فيه" (ابن جني، 1954م، ص18). وأجمل الآراء أبو البركات؛ إذ أورد رأي البصريين في مسألة: هل في كل رباعي أو خماسي من الأسماء زيادة؟ بقوله: "ذهب البصريون إلى أن بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة، وأنهما من نحو جعفر وسفرجل، لا زائدة فيهما البتة" (الأنباري، 2003م، ج2، ص654). أي أنهم يعترفون برباعية الأصول وخماسيتها، وأنها مستقلة عن الأصول الثلاثية، وليس فيهما شيء من الحروف الزائدة التي تجعل منها حروف زيادة بثبت (على حدّ تعبير سيبويه).

وعلى الرغم من أن السواد الأعظم من القدماء صرحوا بأن الأصول في اللغة أقلها ثلاثية، بالقول: "لأنه لا بد من حرف يُبتدأ به، وحرف يوقف عليه، وحرف يفرّق به بين الابتداء والوقف" (الفارابي، 2003م، ص93، السيوطي، 1998م، ج1، ص193). إلا أن الباحث يرى ذلك مجرد تعليل لاستواء الكلم على ثلاثة أحرف، ولا علاقة له بنشأة اللغة وتأصيلها، وما هو إلا وصف لما وصلت إليه اللغة في مرحلة من مراحل تطورها.

وعلاوةً على ذلك فإنهم يحتجون على صحة مذهبهم بالميزان الصرفي الذي وضع لضبط بنية الكلم وتسهيلاً لقواعد التصريف والاشتقاق وقياس الألفاظ، ثم سرعان ما صار أداة لمعرفة الحرف الزائد من الأصيل في الكلم (الأنباري، 2003م، ج2، ص654). على الرغم من أنه لا يجوز في المنطق العام أن تسير اللغة بعد نضوجها واستوائها على سوقها، وفق قانون وضع لتعليم اللغة ثم يحكم على ألفاظها بأحكام تخالف واقعها الذي نشأت عليه ونمت حتى بلغت مبلغها من النضوج.

وتجدر الإشارة إلى أن قواعد الميزان الصرفي المتمثلة بمقابلة التغيير الحاصل في الجذر، حذفاً أو زيادةً، بتغيير في ميزان الكلمة المستعملة بحذف أو زيادة في حروف الميزان، لم تلتزم عند وزن جميع الكلم، ومثال ذلك أنه قيل وزن (سفرجل) فعجل، و(حلتيت) فعليت، و(سحنون) فعلون، يؤدي إلى تضخم الأوزان وتعددها؛ وكأن هذه الأوزان كلمات تستعمل في اللغة فخافوا أن تؤدي إلى تضخم في مفرداتها، ومن ثم لجأوا إلى توحيدها بزيادة لام مقابلة للحرف المزيد، ثم حكموا بأن الدليل على أن أواخر المقولات السابقة الذكر زائدة، وليست من أصولها (الأشموني، 1998م، ج4، ص57-58).

وعلى الرغم من أن إجماع اللغويين على ثلاثية الكلم ورباعية بعضه وخماسية بعض الأسماء دون الأفعال، إلا أن ثمة من خالفهم بالقول: إن الأصول ثلاثية وما زاد عنها فبحروف زائدة، وأبرزهم ابن فارس في مقاييسه، حيث قال: "اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت" (ابن فارس، 1979م، ج1، ص328). هذا إلى جانب أنه بنى معجمه على أساس الثنائية، ومن أولئك أيضاً أبو الحسن حمزة الكسائي؛ إذ يرى أن الزائد في ما كان على أربعة أحرف، الحرف الذي قبل آخره.

وأما أبو زكريا الفراء فرأى أن الزائد فيما هو الحرف الأخير، وأما الخماسي ففيه حرفان زائدان (الأنباري، ج2، ص654). ومثلهما ابن القوطية الذي يقول: "وأقل ما بُنيت عليه الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف، فما رأيت ناقصاً عنها، فاعلم أن التضعيف دخله، مثل: فرّ، وردّ، وما زاد على ثلاثة أحرف فبحروف الزوائد الداخلة فيه" (ابن القوطية، 1993م، ص8).

ويؤيد ذلك ابن القطاع الذي يعيد عبارة ابن القوطية نفسها (ابن القطاع، 1983م، ج1، ص23)، ونسب ابن دريد هذا الرأي إلى أبي زيد الأنصاري؛ إذ يقول على لسانه: "ما بني عليه الكلام ثلاثة أحرف، فما زاد رده إلى ثلاثة وما نقص رفعه إلى ثلاثة" (ابن دريد، 1987م، ج3، ص1306). وهذا مذهب الكوفيين أيضاً بحسب ما أورد أبو البركات الأنباري.

وهذا يعني أن القول بأن الرباعي قائم على الثلاثي ليس حديثاً، بل إن بعض القدماء تنبهوا إليه، ولكن لم تلق أقوالهم شيوعاً أو انتشاراً، وربما كان السبب بذلك عدم الاحتجاج لها بأدلة قاطعة كما هي الحال في العصر الحديث، إلى جانب سيطرة النظرية الثلاثية على عقولهم.

ولقيت هذه الآراء أصداءً عند المحدثين الذين تتبعوا أمر الكلم الرباعي والخماسي وبحثوا فيهما من غير وجهة تأصيلية وتوصلوا إلى ما يؤكد صحة مذهبهم. ومنهم أحمد فارس الشدياق، إذ يرى أن اللغة إنما هي في أول نشأتها محاكاة لأصوات الطبيعة والصفات، مثل: هزّ، ودقّ، وحفّ، ومن ثم احتاجوا إلى التعبير فجيء بالتضعيف أو التكرار أو الزيادة للتعبير عن المعاني. أي أن اللغة في بداياتها كانت دون تضعيف الحرف الثاني، وما التضعيف إلا مرحلة من مراحل تطور

اللغة؛ لذا عدّ الثلاثي أصلاً للرباعي؛ لأنه أقدم منه (الشدياق، 1868م، ص22-23). وكذا صبحي الصالح الذي ينظر إلى الكلم نظرةً قاليبةً جديدةً (الصالح، 1960م، ص164-165)، وإبراهيم نجا معه (نجا، ص83-89).

وأما ريمون طحان فيرى أنّ من الكلم العربي ما هو ثنائي في مرحلة تاريخية، وأما "معظم الكلمات في اللغة العربية ينشأ عن أصول ثلاثية (ثلاثة حروف صامته وغير مصوتة) وهي حجر الزاوية في إقامة التنظيم الرياضي اللغوي المتكامل" (طحان، 1972م، ص79). وهذا أيضاً مذهب مصطفى النحاس؛ إذ يقول: "ومن هنا يمكن الزعم أن ما يسمى بالرباعي المجرّد إنما يعود إلى الثلاثي وأن كل حرف من حروف العربية قابل للزيادة" (النحاس، 1981م، ص42). ومثلهم علي عبد الواحد وافي الذي يقول: "أما الكلمات التي تبدو رباعية الأصول في العربية والعبرية فهي متفرعة في الحقيقة عن أصول ثلاثية" (وافي، ص18).

وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من الدراسات اللغوية خُصّصت لدرس الكلم الرباعي بشقيه: الاسمي والفعلي، نشأةً وتطوراً وتركيباً ودلالةً، إلا أن الباحث لم يقع على دراسةٍ تبحث في شيوعها واستعمالها بصورة تداولية، بل كانت مقصورةً على توصيف تلك الأفعال من ناحيةٍ نظرية؛ إذ بيّن أصحاب تلك الدراسات كيفية تركيب طائفةٍ من الأفعال أو الأسماء المستقاة من المعاجم أو من كتب الصرف التي ضمت عدداً غير قليل من تلك الأفعال الغربية دون تبيان تداولية استعمالها في الكلام أو في النصوص المكتوبة الحية؛ من أجل الوصول إلى حقائق واقعيةٍ غير مفترضة في دراسة تلك البنى قبل دخولها في التركيب، بتصنيفها في حقول دلالية، والتعرف إلى مستويات استعمالها وطرق توظيفها في التراكيب من حيث أصلاتها واشتقاقها، ومن حيث تكوينها - مستعملةً - في أقسام الكلام، وحراكها في مستويات اللغة، ومن ثم تحديد درجة انتشارها، وموازنة واقعها المفترض كما هو في كتب الصرف وحقيقتها في الاستعمال.

ولذا يرى الباحث أنه من الأولى أن تكون الدراسة مبنيةً على بيان تداولية بعض الأفعال التي وقعت عينه عليها في عدد من النصوص: القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والمفضليات والمقابسات، والشوقيات ومعجم الأمثال العربية لعفيف عبد الرحمن، وموازنة تلك الألفاظ بواقعها المفترض في كتب الصرف واستعمالها في النصوص الأخرى إن وجدت؛ إذ تكمن المشكلة في هيات الكلم الرباعي قبل دخولها في التراكيب؛ نظراً لقلّة تركيز البحث الصرفي والدلالي حيالها مقارنةً بالكلم الثلاثي، وخاصة في أصولها المبنوية وقيمها الوظيفية؛ لتكون ألصق بالصرف التداولي منها إلى الصرف التقليدي.

طرق توليد الكلم الرباعي:

عند البحث في تلك الأفعال التي عدت رباعية الأصول، يقف المرء إزاءها على جانبين: الجانب اللفظي لتلك الأفعال، والجانب الدلالي، وعند البحث في تركيبها من الجانب اللفظي، يجدها الباحث مقصورةً على زنة واحدة هي (فَعَلَل) بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام، تلك الصيغة التي فسرها ابن جني بأنها جاءت في الأصل من باب الإلحاق (إلحاق الثلاثي بالرباعي). ومن ثم أصبحت قياساً مطرداً في كل فعل فيه حرف مزيد زيادةً غير مطردة (ابن جني، 1954م، ص44-45). ثم فسرها السيوطي بقوله: "للماضي الرباعي المجرد (فَعَلَل) لا غير كدَحْرَجَ، وإنما لم يجئ على غير هذا الوزن؛ لأنه قد ثبت أن الأول لا يكون ساكناً وأول الماضي لا يكون مضموماً في البناء للفاعل ولا مكسوراً للثقل، فتعين الفتح ولا يكون آخره إلا مفتوحاً لوضعه مبنياً عليه، ولا يكون ما بينهما متحركاً كله؛ لئلا يتوالى أربع حركات، ولا مسكناً كله لئلا يلتقي ساكنان ولا الثالث لعروض سكون الرابع عند الإسناد إلى الضمير؛ فتعين أن يسكن الثاني" (السيوطي، ج3، ص301).

ويُستشف من هذا التفسير أن كل فعلٍ ثلاثي زيد فيه حرف من غير الحروف الشائعة المجتمعة في عبارة (سألتمونيها) صار ثقيلًا في النطق؛ لعدم شيوعه بصورة تضارع المزيد بالحروف المعهودة؛ لذا يلزمه تسهيل النطق بمتواليّة الصوائت الخفيفة (فتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث)، وأما فتح الرابع فهو في حيز علم النحو والإعراب.

ويرى الباحث أن مجيء الفعل على هذا الوزن يميزه من أوزان الأسماء الرباعية كما يمتاز الاسم الثلاثي بسكون الوسط؛ فالفعل الثلاثي عموماً لا يكون ساكن الوسط، وإذا سكنت عين الثلاثي انتقل إلى حيز الأسماء، وكذا الرباعي فإنه بمتواليّة فتح الأول وسكون الثاني وفتح الثالث وبناء الرابع بالفتح أيضاً يجعله في حيز الأفعال، وإذا اختلفت المتواليّة فإن اختلافها يدخل المقولة في حيز الأسماء، إلا ما شدّ عن ذلك في مثل (نَعَمْ، وبَيْسَ، ولَيْسَ) في الثلاثي؛ إذ عدت أفعالاً رغم سكون العين فيها، وأما (عقرب، وزعتر، وثعلب، وعنبر) فهي أسماء على زنة الفعل.

وأما من الجانب الدلالي أو المعجمي فليس أمر الفعل الرباعي بالبعيد عن الثلاثي؛ إذ ثمة صلات وثيقة بينهما، وهذه العلاقات تتمثل في اتحاد الثلاثي بالرباعي دلاليًا، بالمطابقة أو تضيق الدلالة أو توسيعها أو ارتقائها أو انحطاطها، ولبت تلك العلاقات بالكاشفة عن نفسها وحسب، بل هي دليل واضح على أن الفعل الثلاثي هو عماد الرباعي وأصله المشتق منه (الشملالي، ص91-92).

وتعددت جهود اللغويين بحثاً في أصول الرباعي وغيره من الثلاثي، وتباينت آراؤهم في نشأته وطرق بناءه؛ إذ اختلفت منطلقاتهم في التأصيل. فمنهم من اعتمد على اللهجات، ومنهم من

اعتمد على اللغات السامية الحية، ومنهم من ذهب إلى أن الثلاثية تفسر نشأة كثير من الأفعال الرباعية (كامل، 1973م، ص73)، وأما آراؤهم فقد تلخصت في ما يأتي في نشأة الفعل الرباعي.

* النحت: يرى السواد الأعظم من الدارسين أن النحت هو العامل الأكبر في تكوين الكلم الرباعي، وكان ابن فارس أول من توسع بهذا الرأي؛ إذ كان معجمه مبنياً على هذا الأساس يزخر بشواهد لا حصر لها على ذلك، فقال: "اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق. وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت. ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتتحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ" (ابن فارس، ج1، ص328-329).

ومن ثم تبعه في ذلك عدد غير قليل من اللغويين من مثل صبحي الصالح، وريمون طحان، وأحمد فارس الشدياق، والدومنيكي، وقد سبقت الإشارة إليهم، وإسماعيل عميرة (عميرة، ص177-178)، ونور الدين الشملاي (الشملاي، ص91).

وتجدر بالباحث الإشارة إلى أنه ليس شرطاً أن يكون مفهوم النحت - وسيلة لبناء الكلم الرباعي أو الخماسي - كما هو معروف بأنه الأخذ من كلمة أو اثنتين أو أكثر، من مثل (تلاشى) المنحوتة من التركيب (لا شيء) (رضا، 1960م، ج5، ص176)، أو التسوييف من (سوف) للدلالة على المستقبل، أو العنونة من استعمال حرف الجر عن في إسناد الأحاديث، أو غيرها من المصطلحات الحديثة، مثل: (برمائي)، المركبة أو المنحوتة من البر والماء، للدلالة على أن هذا الكائن يعيش في البر وفي الماء. بل يمكن أن يكون اختصاراً لعبارة كاملة من مثل السبحة والحوقة والحمدلة المنحوتة من العبارات: (سبحان الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله، والحمد لله) على التوالي (السيوطي، ج2، ص46).

وقد يكون النحت حاصلًا من الأسماء الجامدة بما يشبه الاشتقاق مثل: (حداد، وبواب، وجمال، ورجاز، وجلبب)؛ إذ هي أسماء مهن أو صفات منحوتة من أسماء الذوات الجامدة: الحديد والباب والجمل والرّجَز والجلباب، وكذا يمكن أن يكون النحت حاصلًا من أسماء مشتقة ثم نُحِتَ منها، من مثل: (تمسكن) من (مسكين)، و(تمذهب) من (مذهب)، وليس هذا وحسب، بل يمكن أن ينشأ الكلم الرباعي من نحت الأسماء الأعجمية المستعملة في العربية، من مثل: شيطان من شيطان، وفرعون من فرعون، وفلسف أو تفلسف من الفلسفة، وقرطس من القرطاس، في القديم وتلفن وتلفز في الحديث (الأقطش، 2010م، ص55-58).

وهذا ما يكشف لنا عن أستار كون اللغة مرنة تمكن المتكلم من توليد ألفاظ اشتقاقاً أو نحتاً من كلمات أخرى؛ فاللغة بألفاظها غير الثابتة ولود تنتج مقولات من أخرى دون الحاجة إلى التقيد بقواعد الاشتقاق، لتكون متداولة تعبر عن مكنونات النفس في مختلف المواقف الحياتية.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن ما يراد بالنحت في هذا الموضوع أنه وسيلة لإيجاد الكلم من الرباعي وغيره، وليس المراد منه أنه سبيل لتكبير الكلم لفظاً أو دلالةً، أو اختصار العبارات الطويلة إلى مقولات قصيرة مقارنةً بالأصل المنحوت منه كما سبقت الإشارة إليه، فإبراهيم أنيس عندما استدل به على أنه وسيلة لاختصار الكلم، واستعمال لفظ قليل الأحرف للدلالة على معنى عبارة طويلة، كان يهدف في دراسته إلى إثبات أن اللغة تسيير بعكس التيار الذي ينادي به معظم اللغويين، الذين يرون أن اللغة تميل نحو التوسع في الألفاظ وتكبيرها، في حين أنه يرى أن اللغة تميل إلى الاختصار وتقليل الأحرف.

ولم يكن التوليد اللغوي والدلالي بالنحت أو الارتجال حكراً على ما كان قديماً، بل هو موجود مستعمل في جميع الأزمنة تتبدى من خلاله علاقة التلازم الوثيقة بين الرباعي وبين غيره من الثلاثي من ناحية، ومن ناحية أخرى تتبدى بين الرباعي وبين المصطلحات العلمية المعاصرة (ألفاظ الحضارة)، وليس شرطاً أن تكون عربية أصيلة، بل يمكن أن تكون دخيلة أو معربة، مثل البرمجة والتلفزة والفلسفة والدبلجة والهندسة وغيرها؛ مما يعكس صوراً لسلوك اجتماعي ينتج بالعلم من المحسوس إلى المجرد.

وينبغي الإقرار بأن العربية، تميل في كثير من الأحيان إلى تنشيط التوليد اللغوي على نسق الأمثلة المحفوظة في الذاكرة، وقد تكون المقولة الرباعية مُرتجلة في أصل وضعها جامدة في مادتها، لم يشتق منها، مثل (جعفر، وزعتر، وفندق، وبندق، وفستق)، بصرف النظر عن كون بعض الحروف زائدة زيادة غير قياسية فيها، أو أن تكون رباعية بالزيادة على الأصل الثلاثي، مثلما هي الحال في وزن (مَقْعَل) من مثل: مَشِيخَ وتمشيخ، وتمجلس من (المجلس) وتمفخر من (الفخر أو المفخرة) ومرجل وتمرجل، وكذا الوزن (فَعْلَن) (الأقطش، 2010، ص64).

* فك الإدغام: من أسباب تشكل الكلم الرباعي أيضاً الميل إلى التخلص من الثقل في نطق بعض الأفعال، عن طريق فك الإدغام وإقحام حرف جديد على الكلمة، وقد تحدث عنه القدماء من مثل ابن يعيش وركن الدين الإسترابادي في تبيان أوزان الكلم الرباعي، ومثلوا عليه ليست مقصودة في هذا الموضوع من البحث (الإسترابادي، 2004م، ج1، ص218)، في حين أن ابن عصفور تحدث عن النون حرفاً ثالثاً غير مدغم في الكلم الخماسي فينبغي الحكم عليها بالزيادة، وإن كانت مدغمة في ما بعدها، فلا يحكم عليها بالزيادة" (ابن عصفور، 1996م، ص174-175).

وقد تبنى هذه السبيل عدد من اللغويين المحدثين، وصنعوا منها نظرية "المخالفة الصوتية" يخرج أصحابها بنتيجة مفادها أن معظم الكلم الرباعي فيه حروف مزيدة بهدف المخالفة الصوتية بعد فك الإدغام (أنيس، 1975م، ص211، الشايب، 2004م، ص360-361)، وعلل هذه

المخالفة الصوتية عددٌ من الدراسين بقولهم: إن الصوتين المتماثلين يحتاجان إلى جهد عضلي للنطق بهما مجتمعين في كلمة بنية واحدة، ولتيسير هذا الجهد يقلب أحدهما إلى صوت أيسر نطقاً. (عبد التواب، 2000م، ص45-47) ومن أمثلة ذلك: (سنبل) الزرع من (سبل) الزرع، و(جندل) من (جدل)، و(قنطر) من (قطر) (السامرائي، ص143).

ويرى الباحث أن النحت، وفك الإدغام والتعويض بزيادة الأحرف طريقتان في توليد الكلم الرباعي والخماسي وتنبنى عليهما طرق أخرى تولدُ من خلالهما بعض الرباعيات والخماسيات، مثل الإبدال اللغوي، والقلب المكاني والتوهم أو القياس الخطأ، والتصحيف والتحريف، وفي ما يلي بيان ذلك.

* **القلب المكاني:** تعرض اللغويون إلى مسألة القلب المكاني وانقسموا فريقين كما "البصريون والكوفيون" فمنهم من يرى أنه من سنن العرب في كلامها وأنه موجود في اللهجة الواحدة بصورة مطلقة، ويرى الفريق الثاني أنه من قبيل التعدد اللهجي، وليس له أصل في المستوى الفصيح من اللغة، وما تجدر الإشارة إليه أن هذا الإبدال وارد في اللغة وليس مصطنعاً، وبصرف النظر عن تعليل الدارسين له ومدى شيوعه في النصوص، إلا أن ثمة ألفاظ وردت في كتب اللغة، وعلينا أن نقر بوجود اللفظين وتوصيف أصلهما وبيان حقيقتهما، ولو كانت هذه الألفاظ قليلةً ونادرة (الصاعدي، 2002م، ج2، ص645-647، الحموز، 1986م، ص135-146).

وكان الخليل بن أحمد أول من تطرق إليه في معجمه العين ولكن دون التفصيل به، أما ابن جني فالتفت إلى هذا الضرب من ضروب التصرف في الكلام في باب "باب في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير" وتوسع به كثيراً، ومن أمثلته على ذلك (اضمحلّ وامضحلّ، واكفهرّ، واكرهفّ) (ابن جني، ج2، ص69-74) وفسره عدد من اللغويين على أنه سبيل من سبل نشأة بعض الكلم من مثل: (عُسْر) و(عُسْبِر)، وهو النمر أو الكلب أو الناقة السريعة، (العطية، 1999م، ص189) و(خنيق) التي هي من (خنيق)؛ فزيدت فيها الباء فقيل (بخنيق)، ثم حدث قلب المكاني فقيل (خنيق) وكان من الممكن أن يتولد فعل جديد من مادة جديدة (خنيق). ومنهم من يرى أنها في الأصل، كلمة معربة من (خنبه) فيكون عندئذٍ من باب التعريب من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن اللفظ داخل في باب الإبدال اللغوي (المطرز، 1979م، ج1، ص273).

* **الإبدال:** يذهب بعض اللغويين إلى أن الإبدال الصوتي عاملٌ في ظهور الكلم الرباعي، من مثل: (ترنس) من (رمس)، ولكن حدث إبدال بين النون والميم، وليس المقصود به الإبدال الصرفي، بل هو إبدال حرف بآخر لسبب من التقارب أو التجانس أو التماثل بين الأصوات، من مثل: (عبقر وحبقر) التي هي بمعنى البرد الشديد، و(بعثر وبعثر أو بعدر) (ابن منظور،

1414هـ، ج4، ص534). إذا ما أردنا تفسيره لغويًا، وقد يكون بسبب من الاختلاف اللهجي (الزبيدي، ج15، ص480).

* **التوسع في اللغة:** من طرق تشكل الرباعي أيضًا، زيادة أحرف بغية التوسع في اللغة دون فائدة سوى الإحساس بتكرير المعنى أو إعطاء الفعل قوةً في اللفظ وإلحاقه بالرباعي والخماسي؛ إذ إنها زيادة لا تحكمها قاعدة محددة أو حروف معينة دون غيرها، أو في موضع معين في الثلاثي، ويستدل على ذلك عند مقارنة معنى اللفظ الرباعي بالثلاثي وعدم إيجاد معنى يزيد على ما هو في الثلاثي (ابن يعيش، 2001م، ج4، ص430).

وعلى الرغم من أن هذا مذهب السواد الأعظم من الدارسين إلا أن ابن يعيش ينقل كلامًا لأبي عثمان بأنه ليس شرطًا أن يكون اللفظ الثلاثي أصلًا للرباعي الذي هو بمعناه، فعنده أن الفعل (دمثر ليس من دمث وسبطر ليس من سبط الذي هو بمعناه): بحجة أن الرء ليست من حروف الزيادة، وعلى الرغم من أنه لا ينفى احتمالية صحة القول بأن تلك الرباعيات من الثلاثيات التي هي بمعناها بحجة أنه احتمال مرجوح محتجًا بقلته وكثرة الاشتقاق وتشعبه، إلا أن الباحث يرى أنه مذهب غريب؛ لأنه يخالف مذهب اللغويين بصورة عامة (ابن يعيش، 2001م، ج5، ص332).

* **التوهّم والقياس الخطأ:** من الطرق التي تولد جراءها بعض الكلم الرباعي، التوهّم والقياس الخطأ، ومن ذلك الفعل (هراق) من (راق)؛ إذ عُدِّي بالهمزة فصار (أراق) ولكن تعديته بالهاء في هراق جعلت بعض العرب يتعاملون مع الهاء على أنها حرف أصيل فأدخلوا الهمزة عليه فقبل (أهراق) ظنًا منهم أن الهاء في (هراق) أصيلة. وهذه الطريق في تولد الكلم ليست ظاهرة بصورة كبيرة في اللغة، وما ظهر جراءها من مقولات قليل جدًا، ويمكن رده إلى التصريف وإن كان مخالفًا للقواعد.

* **التصحيف والتحريف:** يرى بعض الدارسين أن التصحيف أو التحريف، يعد عاملًا في إيجاد بعض الكلم الرباعي، وعلى الرغم من أن الأفعال الرباعية الناشئة جراءه قليلة، إلا أنه يظل عاملًا، نشأ عنه بعض الأفعال، مثل: شريف (الزرع) وشرف بمعنى طال، ومثله: التفاطر والنفاطير من الفطر، والسملق والشملق والصملق، للسبيء الخلق، والسعتر والصعتر والزرعتر. ويظهر من ذلك أن هذه الطريق في تشكيل الكلم الرباعي أو غيره ليس مقصودًا لذاته، بل هو مجرد خطأ وقع به الكاتب، ولا يمكن أن نحمل عليه عددًا كبيرًا من الألفاظ؛ إذ إن الخطأ المقصود أو غير المقصود ليس شائعًا بصورة تجعل منه مادةً تدرس.

* إرادة التكرير: يرى غير باحث لغوي أن محاكاة بعض أصوات الطبيعة أدت إلى نشوء بعض الكلم الرباعي، وعلى وجه الخصوص عند إرادة الدلالة على الكثرة أو تكرار الصوت، ويتمثل ذلك في الأفعال ذات المقطع الواحد المكرر، مثل: زقزق ونقنق ورفرف (الشدياق، 1868م، ص22-23). ويرى الباحث أن مسألة ظهور الكلم لإرادة التكرير باب عام يمكن أن ينضوي تحته عدد كبير من الألفاظ؛ إذ إن إرادة التكرير في أي جانب من جوانب الحياة لا اللغة وحسب تتطلب من صاحبها أن يضيف إلى الشيء ما ليس فيه أصلاً، ومع مرور الوقت يُظنُّ أن العنصر المزيد جزءٌ أصيلٌ منه.

ويلحظ مما سبق أن بناء الرباعي يتشكل بتركيب عناصره على وفق أصله الصرفي، وليس بذى اختلاف عن تشكل الكلم الثلاثي، بل هو مثله؛ إذ يكشف بناء الرباعي عن تصرف في اللغة واستغلال لمرونتها في التعبير عن المعاني والدلالات المختلفة بأيسر الطرق، ومنها ما يكون مقصوداً لذاته من مثل النحت وفك الإدغام ومنها ما يكون غير مقصود، من مثل التصحيف والتحريف أو التوهيم والقياس الخطأ، ويلحظ أيضاً أن هذه الطرق منها ما يؤدي إلى زيادة الدلالة، ومنها ما يؤدي إلى زيادة اللفظ دون زيادة في المعنى، إلا أن تداولية اللفظ في كل موضع من مواضع اللغة يحتم على المتكلم أو الكاتب أن يستعمل من اللغة ما يوصل معانيه إلى الطرف الآخر من الحوار.

موقعية الصامت الرابع من الجذع الأساس للرباعي.

ومن خلال ما سبق ذكره من طرق توليد الرباعي وبنائه يلحظ أن للرباعي أو الخماسي منه عنقوداً صوتياً يتشكل بزيادة حروف على الثلاثي على عدة أنحاء يجملها الباحث في ما يأتي:

أ- تكرير حرفي الثنائي، يذهب عدد كبير من اللغويين أن الفعل المضاعف ناشئ عن تكرار الحرفين اللذين هما في الأصل بنية لغوية كانت موجودة في اللغة في إحدى مراحلها التطورية، ومن ثم زيد بتضعيف الثاني منها، أو بإضافة حرف العلة ثانياً أو ثالثاً فنشأ الثلاثي. أو بتكرار الثنائي، وعندئذ يتشكل الرباعي المضاعف.

وأمثلة الثنائي المكرر كثيرة في اللغة لا حصر لها، ومنها: زحزح؛ إذ يرد الفعل كثيراً في النصوص وهو متداول على السنة العامة أيضاً، ويشتق منه عدد من المقولات، وقد ورد اسم فاعل منه في قوله تعالى: *وَلْتَجِدْنَهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْزَقِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ* البقرة: ٩٦، وقد تعرض عدد من الدارسين لكلمة (بمزحزحه) تفسيراً وتأصيلاً، فقال الهروي: "قال بعضهم زُحْرَحَ

أي نُحْيَ وَيُعَدَّ، فقال بعضهم: هذا مكرر من باب المعتل. وأصله من زاح يَزِيح إذا تأخر. وقال ابن دريد يقال زَحَهُ يَزْحُهُ إذا دَفَعَهُ، وكذلك زَحَّحَهُ (الهروي، 2001م، ج3، ص267).

ويرى ابن فارس أيضاً أنه من (زح) الذي يدل على البعد. يقال زَحَّحَ عن كذا، أي بُوعِدَ، ومثلها ابن القطاع الصقلي. (القطاع الصقلي، 1983م، ج2، ص110) وهذا معناه على السنة العامة أيضاً، وما يعيننا من تفسير دلالته أنه مأخوذ من الثنائي (زح) في المقام الأول، ثم ضَعَّفَ الثاني منه فصار ثلاثياً (زَحَّ) أو مُطَلَّتْ فتحة الزاي فصار (زاح)، بينما (زحزح) تكرير الأصل الثنائي للدلالة على الإزاحة بصعوبة أو بقوة.

ومن الثنائي المكرر أيضاً (وسوس)، والوسوسة حديث النفس، والوسواس: الصوت الخفي من ريح تَهْرُ قصباً ونحوه، وبه يُشَبَّه صوتُ الحلي، قال الأعشى: (الأعشى، 1999م، ص55)

تَسْمَعُ لِلْحَلِيِّ وَسَوَاسًا إِذَا انصرفت كما استعان بريحٍ عَشْرُقُ زَجَلُ

وفي قوله تعالى: **أَمِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ الْخَنَّاسِ** الناس: ٤. الوسواس: اسم الشيطان، (ابن دريد، 1987م، ج1، ص205) وقيل في تفسير الوسوسة: "الكلام الخفي في اختلاط، ويروى بالشين، كما سيأتي. ووسوس به بالضم: اختلط كلامه ودهش. ووسوس، إذا تكلم بكلام لم يبينه. (جبل، 2010م، ج4، ص2364) ويبدو من هذا أيضاً أن الرباعي المضاعف يتكون من ثنائي تكرر، ويراد به التثنية والمبالغة في الفعل، ولا حاجة لأن نقول بأنه تشكل بحذف حرف العلة وتكرير الصوت أو بتكرير الحرف الأول ثالثاً وفك تضعيف الثاني كما ذكر عمر عكاشة في دراسته (عكاشة، 1995م، ص181).

ومن المكرر أيضاً: (لألاً) وتلألاً البرق: لمع واللؤلؤة: الدرّة (الفارابي، 1987م، ج1، ص70). و(اللؤلؤ) لا نظير له إلا بؤبؤ وجؤجؤ وسؤسؤ ودؤود وضؤؤؤ (الدر) وسُمِّيَ به لضوئه ولمعانه. ولألأت المرأة بعينها: برقتها، ولألأت النار لألاً إذا توقدت، واللألاء كسلسال: الفرج التام. وتلألاً النجم والقمر والبرق والنار: أضاء ولمع (الزبيدي، ج1، ص411).

ب- زيادة تدخل في آخر الثنائي تتمثل بتكرار الحرف الأول نفسه وزيادة حرف رابع أو قلب الحرف الثاني المزيد حرفاً آخر، ومن أمثلته، كوكب، وديدن وغيره. وقد فسرها بعضهم بأن الواو أو الياء جيء بها للفصل بين الأصل الأول ومكرره، فأصل كوكب (ككب) وأصل ديدن (ددن)، فقال ومثلها: دودرى، وديدبون وديديان اللتان هما من (دب) (ابن يعيش، ج5، ص351)، بينما فسّر اللغويون (قهقر) على أنها من باب (قهر) فقال ابن منظور نقلاً عن الأزهري في تفسير (القهقري): "معناه الارتداد عما كانوا عليه. وتكرر في الحديث

ذكر القهقري وهو المشي إلى الخلف من غير أن يعيد وجهه إلى جهة مشيه، قيل: إنه من باب القهر". و(القهقر) الحجر الصلب، ولها معاني أخرى (ابن منظور، ص120-121).

ج- زيادة حرف أول للفعل تصديراً قبل الفاء، مثل زيادة الميم في مسخر ومشدق، أو السين أو الشين أو العين أو الهاء أو غيرها من الحروف، من مثل تمفعل: تمندل وتمسكن وتمدرع من منديل ومسكين ودرع (ابن يعيش، ج5، ص330). وفي نظر الباحث أن هذه الألفاظ منحوتة نحتاً من الأسماء، ومثلها على السنة العامة تَمْرَجَل من رجل وتَمَشِيخ من شيخ، وهي ألفاظ يشيع استعمالها في الكلام أفعالاً وصفات وغيرها. ولكن زيادة بعض الحروف الأخرى قبل الفاء يعدّ قليلاً في اللغة وليس شائعاً، بل هي ألفاظ نادرة، وليست كثيرة.

وعلى الرغم من أن زيادة الهاء قبل فاء الكلمة غير واردة عند بعض اللغويين إلا أنها على عكس ذلك عند آخرين في مثل: هلقم وهركل وهجرع من لقم وركل وجرع (أبو حيان، 1998م، ج1، ص54). وكذا زيادة العين والسين والشين: سلفع، من لفع، وسنسب من نيس، وشقلب من قلب. وربما يكون سبب هذا الخلاف على ورودها في اللغة أو عدمه متأثراً من كونها ألفاظ قليلة في اللغة وليست شائعة في الاستعمال، في حين أن الألفاظ الشائعة فلا يكون ثمة خلاف عليها، حتى وإن كانت الزيادة فيها لفظية وليست معنوية، يريد مستعملها تضخيم الكلمة بدافع نفسي لا أكثر.

د- زيادة حرف في وسط الثلاثي قبل العين أو بعدها، وهي زيادة لا تقتصر على حرف دون غيره، على الرغم من أن جمهور اللغويين قديمهم وحديثهم قصرها على حروف الذلاقة بناءً على ما ورد عن الخليل وتناقله الدارسون عنه؛ فقال السيوطي نقلًا عن ابن دريد: "أعلم أن أحسن الأبنية أن يبنوا بامتزاج الحروف المتباعدة ألا ترى أنك لا تجد بناءً رباعياً مُصمّت الحروف لا مزاج له من حروف الذلاقة إلا بناءً جيئك بالسين وهو قليل جداً مثل عَسْجِد... فأما الخماسي مثل فَرَزْدَق وسَفَرَجَل وشَمَرْدَل فإنك لست واجده إلا بحرف أو حرفين من حروف الذلاقة من مَخْرَج الشفتين أو أسلة اللسان فإذا جاءك بناءً يُخالف ما رسمته لك مثل: دعشق وضغنج وحضافج وضقعهج أو مثل عقجش فإنه ليس من كلام العرب فازدده فإن قوماً يفتعلون هذه الأسماء بالحروف المصمّمة ولا يمزجونها بحروف الذلاقة فلا تقبل ذلك كما لا تقبل من الشعر المستقيم الأجزاء إلا ما وافق ما بنته العرب" (الفراهيدي، ج1، ص52، عمر، 2003م، ص94). وهذا حكم فيه تعميم على جميع أبنية الكلم الرباعي والخماسي، وفيه قصر لحروف الزيادة فيهما كما حدث الأمر من قبل في مسألة الزيادة على البناء الثلاثي في حروف حروف (سألتمونيها).

ويشير عدد من اللغويين إلى أن ما يتكون من بحرف داخل الثلاثي في المجرد يكون بأحد الحروف الآتية: اللام والميم والنون والراء والباء والهاء والحاء والعين والطاء، وأن هذه الصيغة الرباعية الناتجة يغلب عليها أن تكون من وزن (فَعْل) بعد فك الإدغام وإدخال حرف على الثلاثي يكون بعد الفاء أو العين، تعويضاً عن التضعيف مع دلالة جديدة في المعنى، وأما نوع الأحرف المستخدمة في اللهجات هي أحرف الذلاقة اللام والنون والراء، وأحرف الشفة الميم والباء، والحروف الحلقيّة، الحاء والهاء، ومن الحروف النطعية الهاء (كامل، ص73).

ومما يجده المرء من مقولات تشيع على الألسنة وترد في النصوص، زيدت فيها فيها الحروف غير القياسية، (زمهر) التي وردت في قوله تعالى: *مُتَكِّئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ لَا يَرَوْنَ فِيهَا شَمْسًا وَلَا زَمْهَرِيرًا* الإنسان: 13، وقد اختلف عليها أصحاب المعاجم فمنهم من وضعها في باب (زمر) على أن الهاء فيها زيادة، ومنها زمهر وتعني البرد الشديد وما أعده الله للكافرين من عذاب يوم القيامة (ابن منظور، ج4، ص330).

ويختلف اللغويون في (عنصر)؛ إذ أورد الزبيدي تفسير عدد من اللغويين لها: "قال الأزهري: العُنْصُرُ: أصل الحَسَبِ، جاء عن الفصحاء بضم العين ونصب الصاد، وقد يجيء نحوه من المضموم كثير نحو السُنْبَلِ، ولكنهم اتفقوا في العُنْصَرِ والعُنْصَلِ والعُنْقَرِ. ولا يجيء في كلامهم المنبسط على بناء (فَعْلَل) إلا ما كان ثانيه نوناً أو همزة نحو الجُنْدَبِ والجُوْرَزُ... وقال أبو عبيد: هو العُنْصُرُ، بضم الصاد. والعُنْصُرُ: الداهية، قاله أبو عمرو. وقال بعضهم: العُنْصُرُ: الهمة والحاجة، قال البعيث:

أَلَا رَاحَ بِالرُّهْنِ الْخَلِيْطُ فَهَجْرًا وَلَمْ تَقْضِ مِنْ بَيْنِ الْعَشِيَّاتِ عُنْصُرًا

ونون عُنْصُرُ زائدة عند سيبويه، لأنه ليس عنده (فَعْلَل) بالفتح. ومنه الحديث يرجع كل ماء إلى عُنْصُرِهِ. وقد ذكره الصاغاني وغيره من الحدائق في (ع ص ر) لأن الأزهري قال في بيت البعيث: إنه أراد العَصَرَ والمَلْجَأَ" (الزبيدي، تاج العروس، ج13، ص152). ويظهر من ذلك أن المقولة ثلاثية زيدت فيها النون زيادة غير قياسية ولكنهم يختلفون في ضبطها.

والباحث في النسيج الصوتي للكلم الرباعي والخماسي لا شك أنه يجد من حروف الزيادة ما يخرج عن حروف الذلاقة (اللام والباء والميم والنون والفاء والراء)، من مثل: (السين والصاد والشين والعين والعين) وغيرها؛ ذلك أن العرب إذا أرادوا فك إدغام حرف وتعويضه بحرف فإنهم يأتون بحرف يناسب عنقودها الصوتي من أحرف الذلاقة أو أحرف الحلق أو النطق، من مثل دعفق ودغفق ودمشق (الشملاي، ص95-98).

هـ- زيادة الواو والياء غير المديتين قبل العين أو بعدها، وقد تكون بعض هذه الأفعال منوثةً من أسماء جامدة، وتكون على وزن فَعُولٍ، فَوَعَلٌ، فَيَعَلٌ، فَعَيْلٌ. ومن أمثلة تلك الأوزان: حَرَوَّقٌ، حَوَّسَبٌ، بَيَّطَرٌ، وسيطر، وقد فسر اللغويون هذه الزيادة بأنها لإلحاق الثلاثي بالرباعي والدلالة على التكثير (كامل، ص79).

و- وقد تكون الزيادة في آخر الفعل تذييلًا بعد اللام، كزيادة الميم في مثل: حلقم من حلقوم، وبلعم من بلعوم، وجرجم. وزيادة الجيم في حملج وحشرج، ودرج. وثمة صيغ تتكون بحرف لاحق بالثلاثي المجرد، ويكون أحد الأحرف التالية: الباء، الدال، اللام، الميم، النون، الراء، السين، الطاء، العين. ومن أمثلة ذلك: هذرب أو هذرم من هذر وغلصم من غلص أو غلس (الأزهري، ج5، ص200-202).

ومما زيد في آخره حرف (حَدَفَر) الشيء: ملأه. والمتاع: شدّه. والقوم للقوم: تهيأوا للحرب (رضا، ج2، ص49). فقيل: "أخذت الشيء بحذافيره وحراميزه وحزاميره إذا لم يدع منه شيئاً" (الأزهري، ج5، ص217). وفي اللسان: حذافير الشيء: أعاليه ونواحيه. وعن الفراء قال في مفردها: حذفور وحذفار؛ وقال أبو العباس في معناه: الحذفار جنبه الشيء. وعن أبي العباس من تذكرة أبي علي. وأخذه بحذافيره أي بجميعة. ويقال: أعطاه الدنيا بحذافيرها أي بأسرها. وفي الحديث: فكأنما حيزت له الدنيا بحذافيرها، أي: جوانبها، وقيل: الأعالي، أي فكأنما أعطي الدنيا بحذافيرها أي بأسرها (ابن منظور، ج4، ص177).

ومما زيدت الباء فيه (عرقب) التي هي من العرق (العصب الغليظ المؤتر فوق عقب الإنسان) الموجود في عقب الساق، وسمي بمكانه، فواحده عرقوب، والجمع عراقيب. ويمكن إدراجه في باب القلب المكاني من (عقر): الضرب على العرقوب من ناحية، ومن ناحية أخرى يمكن أن الحكم عليه بأنه مزيد بالراء تعويضاً عن فك الإدغام؛ إذ إننا نجد (عرقب) في باب (عقب) وكلها بمعنى واحد (الفارابي، ج1، ص180). وقد تقلب الباء لأمًا فيقال: (عرقل).

ومما اختلف في الثلاثي منه غربل؛ إذ يضعه الزبيدي في باب (غرل)، وغربل: غرَبَلَه أي الدقيق ونحوه غربلة: نَخَلَه، وقيل: غربله قطعه، وغربل القوم: قتلهم وطحنهم، ومنه الحديث: كيف بكم إذا كنتم في زمان يغربل الناس فيه غربلة. أي: يقتلون ويطحنون، وقيل: يذهب بخيارهم وتبقى أرائلهم، كما يفعل من يغربل الطعام بالغربال (ابن منظور، ج11، ص491).

في حين أن الخليل وأبو منصور الأزهري، يضعانه في باب الغين والراء على أن الباء تثلتها واللام مزيدة فيه، ويتبعهم أحمد رضا فيضعه في باب (غرب) على أن اللام مزيدة فيه، وهو بالمعنى نفسه (رضا، ج4، ص279).

ومما سبق يتبين أن الحروف التي تزداد بها الأفعال ليست مقصورةً على حروف عبارة (سألتمونيها) بل تزداد الحروف الأخرى من مثل اللام والراء والزاي والباء والعين والغين والذال والذال والشين والطاء والثاء والجيم والحاء، ولا يبقى من حروف اللغة سوى (الضاد والطاء والكاف والحاء)، ولا يمكن إنكار إمكانية أن تكون هذه الحروف زِيدت في بعض الكلم؛ إذ لو أُتيح لنا الوقوف على بعض الكلم الذي زيد فيه أحدها لكان الأمر مختلفاً.

وكذا يمكن القول: إن استعمال الرباعي في الكلام قد يكون في معظمه أقل درجة في الفصاحة من استعمال الثلاثي الذي هو بمعناه؛ إذ إن الثلاثي أكثر انتشاراً في الكلام، وما سمح باستعماله في الغالب يكون أمراً نفسياً يتمثل في رغبة المتكلم في استعمال لفظ يعبر بلفظ يحدث أثراً في نفس المتلقي للفت انتباهه أو إظهار تمكنه من اللغة، أو إرادة التسهيل على نفسه في استعمال لفظ واحد يعطي معنى عبارة طويلة كما يحدث في النحت غالباً.

الخاتمة:

لا شك أن الوقوف على الكلم الرباعي في دراسة واحدة لا يحيط به من جوانبه كلها، بل هي محاولة لتقريب صورة عنه، وعن كيفية بنائه واستعماله في النصوص، وقد خلص الباحث في هذه الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن بسطها على النحو الآتي:

- 1- يعتمد الكلم الرباعي وما هو فوقه من الخماسي على الثنائي والثلاثي. وإن كانت حروفه المزيده فيه من غير حروف الزيادة القياسية، إلا أن ثمة جملة من الروابط اللفظية، تتمثل بحب إظهار التمكن من اللغة وارتجال الألفاظ التي توحى بزيادة المعاني إزاء تكبير اللفظ، وروابط دلالية تتمثل بإعادة التعبير عن تكرار الحدث أو زيادة الدلالة أو تربط بين الطرفين، حاله في ذلك حال زيادة الثلاثي بأحد الأحرف القياسية.
- 2- إن صنيع أصحاب المعاجم اللغوية في وضع الرباعي ضمن قائمة الثنائيات والثلاثيات، وعدم تخصيص قوائم للرباعي عن أكثرهم، يجسد العلاقة بينهما وبين الرباعي، وإن لم يكونوا يصرحون بانبثاق ذلك الرباعي من الثلاثي أو الثنائي إلا أنهم كانوا يشيرون إلى العلاقة بينهما بالبحث عن مقلوب اللفظ وصوره المتعددة في اللهجات ببيان القلب المكاني أو الإبدال اللغوي أو الزيادة بصورها العديدة.
- 3- يؤكد ورود الرباعي على زنة واحدة (فعلل) أن صياغته بحرف زائد على الثلاثي أو حرفين زائدين على الثنائي، صياغة ارتجالية أو أنها لمضارعة ما هو محفوظ في اللغة من أصول قديمة لم يكتب لها الاستمرار والشبوع على نحو انتشار الثلاثي واستمراره، أو أنه على نحو ألفاظ أعجمية دخلت العربية واستعملت كالألفاظ العربية الأصيلة.

4- يبين الرباعي في المعاجم القديمة جانباً من دلالاته ولا يبين جوانبها كلها؛ إذ تعتمد الدلالة على الأصل والنشأة والاستعمال، وقد يرى أحد المعجميين المقولة من أصل معين ويرى آخر أنها من أصل مغاير؛ مما يؤدي ذلك إلى تداخل الأصول اللغوية.

5- ليس شرطاً أن تكون الزيادة الطارئة على الثلاثي مؤديةً إلى معنى يزيد على ما هو في الأصل الثلاثي وحسب، بل إن الزيادة قد تنقل دلالة الكلم الرباعي إلى ما يتضاد مع الثلاثي أو تؤدي الزيادة إلى معنى جديد لا علاقة له بالمعنى الثلاثي.

وأختم البحث بالقول إن تتبع الكلم الرباعي في مظانه المعجمية ومواضعه في النصوص عمل شاق لا يمكن حصره ضمن مجموعة من القواعد مطلقاً، والبحث في مقولات لغة اشتقاقية مرنة يكشف في مرحلة من مراحل اللغة أموراً غامضة تحتاج إلى تفحص وتتبع غير عاديين في لغة يقف المرء حائراً بين حروفها الولود وأساليبها المتعددة في التعبير عن الدلالات المتعددة.

ثبت المصادر والمراجع:

أولاً: الكتب المطبوعة.

الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت 321هـ)، **جمهرة اللغة**، تحقيق، رمزي منير بعلبكي، ط1، 1987م، ج3، دار العلم للملايين، بيروت.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى نور الدين (ت 900هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط1، 1419هـ، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.

الأعشى، أبو بصير ميمون بن قيس، ديوانه، شرح: عمر فاروق الطباع، ط1، 1999م.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان أثير الدين (ت 745 هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق، رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، ط1، 1418هـ، 1998م، مكتبة الخانجي، القاهرة.

الأنصاري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله، والأنباري، أبو البركات كمال الدين (ت 577هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، ط1، 2003م، المكتبة العصرية، بيروت.

أنيس، إبراهيم، **الأصوات اللغوية**، ط5، 1975م، مكتبة الإنجلو المصرية.

- أبو البقاء، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا (ت 643هـ)، شرح المفصل للزمخشري، تقديم: إميل بديع يعقوب، ط1، 2001م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج4، ص430.
- جبل، محمد حسن حسن، المعجم الاشتقاقي المؤصل لألفاظ القرآن الكريم، ط1، 2010م، مكتبة الآداب، القاهرة.
- أبو الحسن، علي بن مؤمن بن محمد، المعروف بابن عصفور (ت 669هـ)، الممتع الكبير في التصريف، ط1، 1996م، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
- الحسيني، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، الملقب بمرتضى الزبيدي (ت 1205هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق، مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- الحموز، عبد الفتاح، ظاهرة القلب المكاني في العربية، ط1، 1986م، دار عمار، عمان.
- رضا، أحمد، معجم متن اللغة، دون طبعة، 1960م، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ركن الدين، حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الإستراباذي، (ت 715هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق، عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط1، 1425هـ، 2004م، مكتبة الثقافة الدينية.
- بن زكريا، أحمد بن فارس، (ت 395هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، دون طبعة، 1399هـ، 1979م، دار الفكر، بيروت.
- زيدان، جرجي، الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، ط1، 1987م، دار الجيل، بيروت.
- السعدي، علي بن جعفر بن علي، المعروف بابن القطّاع الصقلي (ت 515هـ)، كتاب الأفعال، ط1، 1403هـ، 1983م، عالم الكتب، بيروت.
- سبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر (ت 180هـ)، الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، ط3، 1408هـ، 1988م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ)، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق، فؤاد علي منصور، ط1، 1418هـ، 1998م، دار الكتب العلمية، بيروت.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت 911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق، عبد الحميد هندائي، المكتبة التوفيقية، مصر.

- الشايب، فوزي، أثر القوانين الصوتية، ط1، 2004م، عالم الكتب الحديث، إربد.
- الشدياق، أحمد فارس، سر الليال في القلب والإبدال، دون طبعة، 1868م، المطبعة العامرة السلطانية، الأستانة.
- الصاعدي، عبد الرزاق بن فراج، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، ط1، 2002م، الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية.
- الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، ط1، 1960م، دار العلم للملايين، بيروت.
- طحان، ريمون، الألسنية العربية، ط1، 1972م، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- عكاشة، عمر يوسف، الفعل الرباعي في لسان العرب دراسة تأصيلية، رسالة ماجستير، 1995م، الجامعة الأردنية، عمان.
- عميرة، إسماعيل، دراسات لغوية مقارنة، ط1، 2003م، دار وائل للنشر، عمان.
- عمر، أحمد مختار، البحث اللغوي عند العرب، ط8، 2003م، عالم الكتب، بيروت.
- الفارابي، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين، (ت 350هـ)، معجم ديوان الأدب، تحقيق، أحمد مختار عمر، مراجعة، إبراهيم أنيس، 2003م، دار الشعب، القاهرة، ج1، ص93.
- الفارابي، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق، أحمد عبد الغفور عطار، ط4، 1407هـ، 1987م، دار العلم للملايين.
- فندريس، جوزيف، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، تقديم: فاطمة خليل، دون طبعة، 2014م، المركز القومي للترجمة، القاهرة.
- ابن القوطية، أبو بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز، (ت 367هـ)، كتاب الأفعال، تحقيق، علي فودة، ط2، 1993م، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الكرملي، أنستاس ماري، نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها، دون طبعة، 1938م، المطبعة العصرية، بيروت.
- بن المطرز، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، المغرب في ترتيب المعرب، تحقيق، محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، ط1، 1979م، مكتبة أسامة بن زيد، حلب.

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين (ت 711هـ)، لسان العرب، ط3، 1414هـ، دار صادر، بيروت.

الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، دون طبعة ودون تاريخ، دار الكتب المصرية.

الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، ط1، 1373هـ، 1954م، دار إحياء التراث القديم.

الموصلي، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق، محمد علي النجار، ط1، 1421هـ، 2000م، دار الكتب العلمية بيروت.

نجا، إبراهيم محمد، فقه اللغة العربية، سلسلة الأزهر، كلية اللغة العربية، دون طبعة ودون تاريخ.

النحاس، مصطفى، مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة، ط1، 1981م، مكتبة الفلاح، الكويت.

الهوري، محمد بن أحمد بن الأزهر، أبو منصور (ت 370هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط1، 2001م، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

وافي، علي عبد الواحد، فقه اللغة، ط8، دون تاريخ، دار نهضة مصر، القاهرة.

ثانياً: الأبحاث المحكمة.

الأقطش، عبد الحميد، التوليد اللغوي على وزن (فعلنة) في الاستعمال العربي المعاصر، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، ديسمبر 2010م.

أنيس، إبراهيم، تطوّر البنية في الكلمات العربية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج11، 1959م.

حامد، عبد القادر، ثنائية الأصول اللغوية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج11، 1959م.

الشملاي، نور الدين، الأفعال الرباعية: الأصل والتكوين بين الثلاثي والرباعي، مجلة ترجمان، المجلد19، العدد2.

العطية، أحمد مطر، القلب المكاني في الموروث اللغوي، مجلة علوم اللغة، مجلد2، العدد1،
1999م.

كامل، مراد، تربيع الفعل الثلاثي في العربية وأخواتها من اللغات السامية، مجلة مجمع اللغة
العربية بالقاهرة، مارس/ صفر، 1973م.